تعاون مشترك بين المملكة والمفوضية السامية

١٥٠ سعوديًا يتدربون على القانون الدولي لحقوق الإنسان

حقوق/ خاص

في إطار التعاون المشترك بين المملكة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، افتتح مؤخرًا «البرنامج التدريبي الأول حول آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» بقاعة الخزامى بالرياض، بحضور نحو ١٥٠متدربًا ومتدربة من الجهات الحكومية والأهلية، ويقوم على تدريبهم خمسة من خبراء الأمم المتحدة لأجل زيادة الوعي الثقافي الحقوقي والاطلاع على القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأكد معالي الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته أثناء الافتتاح، أن توقيع مذكرة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان جاء رغبةً من حكومة المملكة في تعزيز النشاطات والبرامج وتدريب القدرات الوطنية في مجالات حقوق الإنسان انطلاقًا من النتائج الإيجابية للزيارات المتبادلة بين كل من المفوضية والهيئة، والتي توجت بلقاء المفوضة السامية لحقوق الإنسان بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مما يؤكد حرصه -يحفظه الله- على نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال.

وقال معالي رئيس الهيئة إن أبرز ما تهدف إليه هذه المذكرة هو تعزيز قدرات المختصين في المملكة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة وعمل المنظمات الدولية المختصة، وإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجالات حقوق الإنسان داخل

المملكة وخارجها، وإعداد أدلة استرشادية للعاملين في القطاعات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يتماشى مع المعايير الدولية، إضافة إلى إعداد وعقد ندوات ومؤتمرات ودورات وورش عمل متخصصة في مجال حقوق الإنسان للعاملين في مختلف الجهات ذات الصلة بحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني في المملكة.

وأوضح معاليه أن الإنجاز المرتقب الذي تتوخاه الهيئة من خلال تعاونها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان هو إعداد الكفاءات الوطنية القادرة والمتمكنة من فهم الآليات الدولية لحقوق الإنسان وإعداد التقارير الدورية حول اتفاقيات حقوق الإنسان المنظمة لها وتقديمها إلى اللجان المعنية في الأمم المتحدة، ووضع الخطط المناسبة لمتابعة التوصيات الصادرة عن تلك اللجان ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الفئات الاجتماعية والعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ الأنظمة.

من جانبه أكد لـ«حقوق» الممثل الإقليمي لمكتب المفوضية السامي لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط عبدالسلام سيد أحمد، أن التعاون بين المملكة والمفوضية يسهم في تعزيز وإعلاء شأن حقوق الإنسان، مشيدًا بالتعاون بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية الذي يأتي على خلفية مذكرة التفاهم التي وقعت بين الطرفين في عام ٢٠١٢م، منوهًا بتزايد اهتمام المملكة بقضايا حقوق الإنسان وتفاعلها مع الآليات الدولية.

وشدد الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين نائب رئيس الهيئة، على أن مفاهيم حقوق الإنسان نابعة بالأصل من الشريعة الإسلامية، التي قامت على مبادئ حماية حقوق الإنسان، مؤكدًا أن المملكة قامت على أساس من الدين الإسلامي الذي يدعو إلى كل ما يحفظ حياة الإنسان وكرامته في جميع مراحل حياته، وإنقاذ الإنسان من تسلط الإنسان، بصرف النظر عن عرقه أو جنسيته أو دينه أو لغته.

وأوضح أن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، الذي وافق على صدوره خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- سيسهم بلا شك في نشر الوعي بحقوق الإنسان، وسيكرس هذا المفهوم على نطاق واسع، ولكافة شرائح المجتمع، وهو مثال جلي لتأكيد سياسة خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

هي وكالة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تهدف للترويج وحماية حقوق الإنسان بحسب ماورد في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، ويرمز لها اختصارًا بـ: (UNHCHR).

وتمثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التزام العالم بالمثل العالمية للكرامة الإنسانية، حيث تتمتع بولاية فريدة من المجتمع الدولي لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

القيادة

المفوضة السامية لحقوق الإنسان هي المسؤول الرئيسي عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وترأس المفوضية وتقود جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيين «نافانيثيم بيلاي» مفوضًا ساميًا لحقوق الإنسان في ٢٨ تموز/ يوليه ٢٠٠٨. وتبوأت منصبها في أول أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، وتم تجديد ولايتها لمدة سنتين بدءًا من أول أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

ولقد كانت السيدة بيلاي، وهو مواطنة من جنوب إفريقيا، أول امرأة تبدأ في ممارسة مهنة القانون في مقاطعتها المحلية «ناتال» في عام ١٩٦٧. وفي أعقاب السنوات القليلة التالية لذلك، عملت كمحام للنشطاء المناهضين للفصل العنصري، وتعرضت للتعذيب، وساعدت في إنشاء الحقوق الرئيسية لسجناء جزيرة روبن.

وقد قامت بدور حاسم في فقة المحكمة القانوني الرائد والخلاق باعتبار الاغتصاب شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية، علاوة على قضايا حرية التعبير والترويج للكراهية. وعينت في عام ٢٠٠٣ قاضيًا في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، حيث ظلت تشغل هذا المنصب حتى آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

وقد شاركت في تأسيس منظمة «المساواة الآن»، وهي منظمة دولية لحقوق المرأة، وانخرطت في منظمات أخرى تعمل بشأن قضايا تتعلق بالأطفال والمحتجزين وضحايا التعذيب والعنف المنزلي، ونطاق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد حصلت السيدة بيلاي على درجة الليسانس في القانون من جامعة ناتال في جنوب إفريقيا، كما تحمل درجة الماجستير في القانون ودرجة الدكتوراة في العلوم القضائية من جامعة هارفارد. وقد ولدت في عام ١٩٤١ ولديها ابنتان.

نظامها

تدعم المفوضية أيضًا عمل أليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان والهيئات الرئيسية المنشأة بموجب معاهدات من أجل رصد امتثال الدول الأطراف للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز الحق في التنمية، وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالتثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

كما تعمل على ضمان إنفاذ معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا بوسائل من بينها الترويج لكل من التصديق العالمي على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وتنفيذها عالميًا واحترام سيادة القانون.

هيكلها

لديها مكتب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكاتب في بلدان ومناطق عديدة، بالإضافة إلى المكتب التنفيذي للمفوضة السامية وعدد من الوحدات التابعة لنائبة المفوضة السامية، شعبتان رئيسيتان وأربعة أفرع.

ويعمل بها أكثر من ١٠٠٠ موظف يتركزون في جنيف ونيويورك وفي ١٣ مكتبًا قطريًا و١٣ مكتبًا إقليميًا في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك قوة عمل تتكون من ٢٣٥ مسؤولًا دوليًا في مجال حقوق الإنسان يخدمون بعثات السلم التابعة للأمم المتحدة.

وتحصل على تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات والأفراد.